

محافظ جنوب سيناء اللواء خالد فودة؛ جاهزون أمنياً واستثمارياً للمؤتمر الاقتصادي

شاركت في حرب تحرير الكويت.. وجئت لأقدم الشكر لسمو الأمير فرص استثمارية في جنوب سيناء بـ 100 مليار جنيه متنوعة المجالات



اللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء

بعد غياب 24 عاماً، زار محافظ جنوب سيناء في مصر اللواء أ.ح. خالد فودة الكويت منذ أيام، والذي شارك في حرب تحريرها في العام 1991 ضمن القوات المصرية، وذلك لتقديم الشكر لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والكويت على موقفها الداعم لمصر بعد ثورة 30 يونيو وحتى الآن.

وبحث اللواء فودة مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله، ورئيس غرفة التجارة والصناعة وكبار المستثمرين المشاركة الفعالة المؤتمر الاقتصادي الذي تحتضنه مدينة شرم الشيخ الواقعة ضمن نطاق محافظته، وقال: لقد رحبوا جميعاً بحضوره ومنتظرهم في مدينة السلام.

وأكد فودة أن محافظة جنوب سيناء تتمتع بفرص استثمار هائلة من خلال مشروعات تتعدى الـ 100 مليار جنيه من صناعة وموانئ وسياسة وغيرها.

وأبدى اللواء فودة الاستعداد لتقديم كل التسهيلات للمستثمرين، وشرح عوائد هذه الاستثمارات الضخمة في محافظة جنوب سيناء التي أعدت ملفاً بالمشروعات لعرضه على رجال الأعمال في المؤتمر الاقتصادي. وطمأن المحافظ المستثمرين على استتباب الأمن في محافظة جنوب سيناء، قبل وأثناء وبعد مؤتمر شرم الشيخ.. جاء ذلك في حوار سابق مع الزميلة «السياسة» وهنا بعض تفاصيله:

● ما أسباب زيارتك إلى الكويت؟

هذه الزيارة هي تلبية لدعوة محافظ الجوهراء الفريق م. فهد الأمير عن طريق مجلس الوزراء، وقد سارعت بقبولها لثلاثة أسباب، أولها رغبتني في مشاهدة الكويت الآن بعد نحو 24 عاماً من تواجدي فيها كعسكري أثناء مشاركتي في حرب التحرير عام 1991 ضمن القوات المصرية، كما أنها زيارة شكر للكويت لوقوفها لي جانب مصر، وكان سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد من أوائل القادة الذين دعوا ثورة 30 يونيو ووقف بجانبها بكل قوة، ودعمت الكويت مصر مادياً وبترولياً، وبالتالي زيارتي هي رسالة شكر وتقدير لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وللشعب الكويتي الشقيق.

أما الأمر الثالث فهو رسالة دعم للاقتصاد المصري، حيث أن مدينة شرم الشيخ التابعة لمحافظة جنوب سيناء الحاضنة للمؤتمر الاقتصادي الذي سيعقد من 13 إلى 15 مارس المقبل، ومن واجبي المشاركة بالذات لهذا المؤتمر الدولي وتقديم الدعوات للمستثمرين لحضوره، وبالفعل قابلت الكثير من المستثمرين ورجال الأعمال خلال هذه الزيارة وتحدثت معهم عن المؤتمر، ومنهم رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي، ورئيس غرفة التجارة والصناعة علي الغانم ورجال الأعمال محمد الشايع وغيرهم، وبصراحة تأمة كلهم يرغبون في حضور المؤتمر لدعم الاقتصاد المصري.

● ما المشروعات الخاصة بمحافظة جنوب سيناء التي ستعرض على المستثمرين في المؤتمر الاقتصادي؟

كثيرة ومتعددة ومتنوعة مثل مثل ماريينا لليخوت، ومدينة مليونية في مساحة 29 ألف فدان على الطريق بين مدينتي رأس محمد والطور، وقرية أولمبية كبيرة، بالإضافة إلى مجمع كبير للسياحة والتسوق على غرار الأفينوز الذي زرته وسعدت بما شاهدته،

وقاعات للمؤتمرات الدولية الضخمة بجانب القاعة الحالية التي سيعقد فيها المؤتمر الاقتصادي. كما تمتلك سياحة الشواطئ والغوص والسياحة الدينية في سانت كاترين، والعلاجية (حمام موسى وحمام فرعون) و5 محميات وهذه كلها تشكل فرصاً استثمارية كبيرة للمستثمرين الكويتيين.

وأؤكد أن محافظة جنوب سيناء صاعدة وواعدة فيها فرص استثمارية هائلة ونرجب بالمستثمرين ومكتبي مفتوح دائماً لهم، وسيكون تواجدي بشكل دائم في المؤتمر الاقتصادي للتواصل مع رجال الأعمال من أجل التنمية في سيناء.

● ما حجم الاستثمار المستهدف من المؤتمر الاقتصادي المقبل؟

لدينا مشروعات تتعدى الـ 100 مليار جنيه من خلال استثمارات ضخمة، وقد جهزنا ملفاً بالمشروعات العملاقة المطلوبة سلمناها إلى رئيس مجلس الوزراء ووزراء التعاون الدولي والاستثمار والتخطيط، ويتم حالياً التفكير في إقامة جلسات أثناء عقد المؤتمر الدولي لشرح فرص الاستثمار الموجودة في محافظة جنوب سيناء.

استعدادات غير مسبوقة

● كيف استعدت مدينة شرم الشيخ لعقد المؤتمر؟

بدأنا منذ فترة في الاستعداد لعقد المؤتمر الاقتصادي، فعلى صعيد مدينة شرم الشيخ تم توسعة وإعادة تخطيط الشوارع من حارتين إلى 3 حارات، مع تشجيرها، واستخدام الطاقة الشمسية في إنارة أعمدة الكهرباء بطول 16 كيلومتراً وتخطيط ميدان المطار بعمل فني عبارة عن تحفة رائعة بكلفة أكثر من 20 مليون جنيه وسيكون مفاجأة لزوار شرم الشيخ عند افتتاحه قريباً، بالإضافة إلى أعمال فنية وشاشات ضوئية في جميع الأماكن، وغير ذلك من التجهيزات.

وبجانب أهمية المؤتمر الاقتصادي، نريد أن يرى ويحلم كل مشارك فيه الصورة الحديثة لمدينة السلام بثوبها الجديد، ويكون بمثابة دعابة سياحية لمصر في الخارج.

إجراءات أمنية مكثفة

● وماذا عن الناحية الأمنية؟

في البداية أؤكد أننا نأخذ كل التحذيرات التي توجه إلى المنطقة على محمل الجد، ونؤمن مدينة شرم الشيخ بكاميرات تلفزيونية بكلفة 30 مليون جنيه، وتتحكم غرفة العمليات في هذه الكاميرات طوال الـ 24 ساعة من قبل متخصصين لمراقبة كل ما يدور داخل المدينة.

كذلك نؤمن المدينة من جميع الاتجاهات سواء من البحر عن طريق حرس الحدود والقوات البحرية، ومن الناحية المطلية على الجبل أيضاً بحيث لا نستطيع أي سيارة تأتي من الجبل أن تدخل المدينة إلا من خلال أماكن محددة تقف فيها الشرطة بأسلحتها فضلاً عن وجود أبراج عليها كاميرات لكشف كل من يأتي من الصحراء، بالإضافة إلى الكمان المتحركة والثابتة داخل المدينة.

هذا بالإضافة إلى أنه لن يسمح لأي أحد بدخول المدينة إلا بعد إبراز البطاقة الأمنية التي تصرف للعاملين في شرم الشيخ بعد التدقيق الأمني المسبق لكل عامل قبل منحه هذه البطاقة.

كما تم تأمين الجبال من قبل القوات المسلحة المسؤولة أيضاً على الفاصل بين شمال وجنوب سيناء. وأثناء انعقاد المؤتمر ستوجد دوائر أخرى من المخابرات والحرس الجمهوري ورئاسة الجمهورية لدعم إجراءات التأمين بصورة غير مسبقة وبالتالي تؤكد أن الوضع الأمني جيد تماماً وفيه دعم من جميع الجهات حيث ستكون شرم الشيخ مؤمنة قبل وأثناء وبعد المؤتمر.

شاركت في حرب تحرير الكويت

ومكنا فترة في الكويت إلى أن غادرناها عن طريق ميناء الشعبية في أواخر شهر 7 من عام 1991. ووصف قائد القوات المصرية في ذلك الوقت اللواء أ.ح. كمال عامر بالقائد المحترم الذي له بصمات على العسكرية المصرية وقال أنا جندي من جنوده وتلميذه وافتخر وأشرف به وقد تقلد منصب محافظ محافظتي مرسى مطروح وإسوان وكان عضواً في مجلس الشورى ومدرسا في أكاديمية ناصر العسكرية العليا وعلمه كبير جداً ونستفيد منه حتى الآن.

أعاد اللواء أ.ح. خالد فودة إلى الأمان كيفية مشاركته ضمن القوات المصرية في حرب تحرير الكويت عام 1991 وكان في ذلك الوقت برتبة مقدم وقائد كتبية فقال: كنت من أوائل القوات المصرية التي دخلت الكويت وتحركت الساعة الثامنة من ظهر يوم 24 فبراير 1991 وحقت مهمتي بنجاح قبل آخر ضوء ثم أكملت المهمة في اليوم التالي مع الفرقة الثالثة التي كنت قد سبقتها بعدها صدرت الأوامر بإعادة تجميعي وتحركي في اتجاه الجوهراء في يوم 26 فبراير على ما ذكر.

صاحب السمو تلقى دعوة الرئيس السيسي لحضور قمة شرم الشيخ الكويت تشارك بوفد رفيع المستوى في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري



صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد يتسلم من السفير عبد الكريم سليمان دعوة المشاركة في القمة العربية

استقبل صاحب السمو أمير الشيخ صباح الأحمد، بقصر بيان، سفير جمهورية مصر العربية لدى الكويت عبد الكريم سليمان، حيث سلم سموه رسالة خطية من رئيس جمهورية مصر العربية الرئيس عبدالفتاح السيسي، تضمنت دعوة سموه لحضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته السادسة والعشرين والمقرر عقدها بمدينة شرم الشيخ خلال شهر مارس الجاري، حضر

المقابلة نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح، وكان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح قد أكد مشاركة دولة الكويت في أعمال مؤتمر «دعم وتنمية الاقتصاد المصري» الذي يعقد ما بين 13 و15 مارس الجاري في مدينة شرم الشيخ بوفد رفيع المستوى يشمل القطاعين العام والخاص، معرباً عن تطلعه لمشاركة دولية واسعة في هذا المؤتمر الاستثماري.

التأثيرات المتوقعة للمؤتمر على الاقتصاد المصري

مقابل، أو بنظامي حق الانتفاع والإيجار، وإنشاء آلية لتسوية المنازعات من شأنها سرعة البت في القضايا المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية.

رفع التصنيف الائتماني لمصر؛ وهذا ناتج عن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت وسيتم أيضاً استكمالها وزيادة الاستقرار السياسي والأمني وتدقيق الاستثمارات الأجنبية المتوقع الاتفاق عليها في المؤتمر وقد قامت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني برفع درجة التصنيف الائتماني لمصر إلى الدرجة (B) وهذا مع نجاح المؤتمر سيؤدي لمزيد من رفع التصنيف الائتماني لمصر من جانب مؤسسات التصنيف الأخرى مما سيعطي الفرصة لمصر للاقتراض بأسعار فائدة أقل.

التخفيف من حدة الفقر: أفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن وصول نسبة الفقر في مصر إلى 26.3 في المائة عام 2014، وسوف تسهم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية المنتظر الاتفاق عليها بالمؤتمر في التقليل من حدة هذا الفقر وذلك بزيادة معدلات النمو والتنمية المستدامة عن طريق المشروعات الكبرى في شتى القطاعات.

البطالة مستوى 13 في المائة، فكان على الحكومة المصرية محاولة خفض هذا المستوى بتوفير فرص عمل أكثر تتناسب مع معدل نمو السكان، لذا فالمؤتمر يمثل فرصة كبيرة أمام مصر لتوفير كم هائل من فرص العمل التي سيتم خلقها جراء ضخ الاستثمارات الأجنبية والمحلية في السوق المصري وقيام المشروعات في شتى المجالات.

زيادة الإصلاحات الاقتصادية: لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية الطامحة في إقامة مشروعات كبرى في مصر، على الحكومة سرعة إجراء إصلاحات اقتصادية لجذب تلك الاستثمارات والإبقاء عليها وتشجيعها، وقد تم البدء في هذا النطاق بإصدار قانون الاستثمار الموحد والذي يتضمن مجموعة من الحوافز غير الضريبية الجاذبة للاستثمار في مصر، ومنها أسعار مخفضة للطاقة ورد الدولة للمستثمر جزءاً من قيمة الضرائب على المرافق بعد تشغيل مشروعه، إلى جانب المساهمة في تكلفة التدريب الفني للعاملين في المشروع الاستثماري، وإنشاء منافذ جمركية خاصة للصادرات والواردات، وتنوع عبلية تخصيص الأراضي للمستثمر ما بين منحها له دون

مع انعقاد جلسات المؤتمر وعرض الحكومة المصرية للمشروعات التي تم دراستها مسبقاً والتيقن من فرصها الواعدة، فمن المنتظر الاتفاق على عدة مشروعات مع المستثمرين المحليين لشتى الدول وقد بلغت التوقعات حول المجالس المنتظر ضخها في إطار مشروعات المؤتمر ما بين 15-20 مليار دولار، إلا أن الآثار المتوقعة جراء انعقاد المؤتمر تتخطى تلك النقطة وتتمثل في مكاسب أخرى غير ذلك وهي:

استثمارات أجنبية أخرى لاحقة: حيث أن المؤتمر خطوة واسعة في اجتذاب استثمارات أجنبية ضخمة أكثر مما تم التنبؤ به، مما يعني أن الاستثمارات المتوقع تنفيذها ما بعد المؤتمر لن تتوقف عند التقديرات التي ذكرناها ولكن ستتعدى ذلك نتيجة الثقة التي ستولد لدى المستثمرين الأجانب والمحليين من جدية الإصلاحات بالاقتصاد المصري ومن استقرار الأوضاع واتجاهها نحو مزيد من النمو الاقتصادي الذي سيخلق فرصاً أكثر للاستثمار بالإضافة للفرص التي سيتم طرحها في المؤتمر. تخفيف حدة البطالة: حيث مع تعدد معدل

مكاسب محلية.. وتقارب مصري، خليجي

وتحاول الحكومة جاهدة في أن تجعل المؤتمر ليس كسابقيه من مؤتمرات عقدتها مصر مثل مؤتمر منتدى دافوس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومؤتمر المنادين عام 2003، حيث لم تؤد إلى نتائج ملموسة بالقدر الكافي على الاقتصاد المصري، لذا فإن الحكومة تحاول حشد كل طاقتها لإنجاح هذا المؤتمر والوصول إلى اتفاقات على استثمارات لمشروعات محددة سلفاً من قبل الجانب المصري، وتراهن مصر على الاستقرار السياسي والأمني والإصلاحات الاقتصادية الأخيرة في أنها ستكون عامل جذب للاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية في شتى المجالات.

كانت دعوة ملك السعودية الراحل وزير خارجية الإمارات في يوليو 2014 إلى عقد مؤتمر المنادين لمصر محل ترحيب كبير من الجانب المصري، وتم تعديل المسمى إلى مؤتمر شركاء مصر ثم أخيراً إلى المؤتمر الاقتصادي لمصر والمقرر عقده في الفترة 15-13 مارس. وقد لاقت الدعوة ترحيب كبير من الجانب المصري أملاً من مصر في أن يعيدها المؤتمر مرة أخرى لخريطة الاستثمار العالمية وذلك بعد العزوف الذي تم عنها في السنوات اللاحقة لثورة 25 يناير، وتم تجاهل أي فرصة استثمارية بها خوفاً من عدم الاستقرار والتوترات الأمنية وعدم وضوح تلك الفرص أمام بعض الاستثمارات الراجعة في توظيف أموالها.